

الإقتراحات:

تطرق البرنامج إلى ملفات حساسة وذات طابع استعجالي في بعض الأحيان. وفي نفس الوقت لم تعط ملفات أخرى حقها ضمن البرنامج مع أن لها طابعا استراتيجيا للبلاد، منها قضية إنتاج الحبوب، والتي أقترح أن يخصص لها ملف....

الرئيس: شكرا السيد بولفاعة، ونختم سلسلة التدخلات المسجلة لهذه الجلسة المسائية بإحالة الكلمة إلى السيد بايزيد حرزلي.

السيد بايزيد حرزلي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي، زملائي نواب المجلس الشعبي الوطني،
أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة،

جئت من الجزائر العميقة، من ولاية الجلفة المجاهدة، التي أحبي سكانها بالمناسبة على الثقة التي وضعوها في مرشحي حزب جبهة التحرير الوطني، حاملا انشغالات المواطنين وآلامهم إلى هذا المنبر الحر المحترم، مع آمالهم العريضة المعلقة على شخصكم الكريم، ومن خلالكم أعضاء الحكومة، للتكفل بها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

هذا وبعد الاطلاع على الخطوط العريضة لبرنامجكم، وجدت أن كثيرا منها قد تم التكفل به. وعليه أركز على نقطتين اثنتين أراهما يشكلان محور اهتمام المواطنين، ألا وهما المنظومة التربوية، وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

أولا: المنظومة التربوية:

لاشك أنه لا يختلف اثنان في أن إصلاح المنظومة التربوية أصبح من الضروريات الملحة والمستعجلة، وذلك استجابة للمتغيرات والتطورات الحاصلة داخليا وخارجيا. وباعتبار التربية تشكل حجر الزاوية في بناء المجتمعات، فقد لاقى من الاهتمام ما لاقى أكثر من غيرها من ورشات الإصلاح الكبرى التي جاء بها برنامج الحكومة، والتي اتخذت منها كل التيارات السياسية الموجودة في المجتمع برنامجا لنشاطها السياسي، ومادة إعلامية يومية لبعض الصحف. فكانت الآثار واضحة في أوساط الأسرة التربوية، وأولياء التلاميذ، حيث بقوا مشدوهين لاستجلاء الحقيقة.

وقد أجاب برنامج الحكومة عن ذلك، وكشف عن الخطوط العريضة للإصلاح كتحسين نوعية التأطير، والإصلاح البيداغوجي، وإعادة تنظيم المنظومة التربوية. كما أكد صراحة على دعم تعليم اللغة العربية بكل الوسائل الضرورية من أجل جعلها أداة فعالة في تعليم كل المواد. هذه النقطة التي كان الجدول دائرا حولها، تم الحزم فيها بكل وضوح باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية. وبالتالي لم يعد للمزيدات السياسية في استعمال اللغة العربية، أي معنى.

كما أن إشراك الأسرة التربوية وكل الشركاء في عملية الإصلاح يعتبر من الأهمية بمكان.

وليعلم الذين يشككون في النوايا أن جبهة التحرير الوطني أحرص ما تكون على الموروث الحضاري للأمة بكل مكوناته، وكانت وستبقى صمام الأمان للشوايت الوطنية.

وما أريد الإشارة إليه هنا هو الاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر المحور الذي يدور حوله كل إصلاح. وأقصد هنا رجل التربية الذي يعيش اليوم أوضاعا اجتماعية متدهورة. كما يجب مواصلة دعم الطبقة المعوزة من الأولياء للتكفل بحاجات أبنائهم المدرسية، كما جرت العادة منذ سنتين عند بداية كل موسم دراسي.

وبلدية آفلو (ولاية الأغواط) يراوح مكانه منذ مدة، رغم توفر الاعتمادات المالية.

سيدي رئيس الحكومة،
إن صندوق دعم مربّي المواشي الذي أعلنتم عن إنشائه يشكل مبادرة جديرة بالتنويه، حيث يعلق عليه المربون بالسهوب عامة، وولاية الجلفة خاصة آمالا كبيرة، خاصة وأن الثروة الحيوانية تضررت كثيرا بفعل الجفاف الذي طال أمده، وأثر سلبا في نشاط هذه الفئة من المواطنين.

وفي الأخير، إن برنامجكم، معالي رئيس الحكومة، يستجيب للانفعالات الكبرى للمواطنين نتيجة إضفاء الصبغة ذات البعد الاجتماعي على محاوره، فسيروا على بركة الله، ونحن سائرون معكم. وفقكم الله إلى ما فيه الخير للبلاد والعباد.

الرئيس: شكرا للسيد بايزيد، وأعلمكم، أيها السيدات والسادة، أن السادة عبد القادر سماري، وخليفة بن علي، ومحمد رايس، وسيد أحمد بوليل قدموا تدخلات كتابية، ستسلم إلى السيد رئيس الحكومة.

نلتقي في الساعة السادسة والربع من أجل مواصلة النقاش العام. شكرا والجلسة مرفوعة.

(إيقاف الجلسة واستئنافها)

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم.
الجلسة مفتوحة. أحيل الكلمة مباشرة إلى السيد بلقاسم بوكعبور.

السيد بلقاسم بوكعبور: شكرا سيدي الرئيس،

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

مساء الخير.

ثم إن الأعمال المكتملة للمدرسة كالمطاعم المدرسية، والتغطية الصحية التي تشكو منها مؤسساتنا التربوية، يجب أن تمنح لها الأولوية، ذلك لأن انتشار رقعة الفقر والأمراض الناتجة عنه في الأوساط المدرسية، يستدعي الاستجابة الفورية، وذلك باتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة عن طريق تعميم المطاعم المدرسية في المناطق المحرومة مع دعم هياكل الصحة المدرسية، والنقل المدرسي.

ثانيا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: ويكمل البرامج الأخرى مثل برنامج صندوق تنمية مناطق الجنوب، وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، واللذان كانت لهما آثار واضحة في الميدان من خلال استفادة الكثير من المناطق الداخلية المحرومة مشاريع هامة سواء في مجال الهياكل التربوية، أو شق الطرق من أجل فك العزلة عن المواطنين، أو السكن الاجتماعي، أو التأهيل الحضاري بربط التجمعات السكانية والريفية بشبكة توزيع الغاز. علما أن هذه العملية الأخيرة كانت حلما يراود سكان هذه المناطق، خاصة ولاية الجلفة التي تتميز بالطقس البارد. وما زالت كثير من بلديات هذه الولاية تراهن على هذا البرنامج لاستفادتها هذه المادة الحيوية والضرورية في حياة الوطن. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، بلديتي الفديد. والشارف وغيرهما من البلديات.

سيدي رئيس الحكومة،

رغم الإيجابيات المسجلة في هذا البرنامج، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب. فقد برزت بعض السلبيات المتمثلة في التباطؤ الإداري في إسناد المشاريع، ونقص المراقبة التقنية الصارمة لوتيرة الإنجاز، مما جعل الكثير منها يتجاوز المدة المحددة له. وتعلمون ما لذلك من آثار سلبية في مصداقية البرامج المسطرة وفي تكلفتها.

سيدي رئيس الحكومة،

ما يزال الطريق الرابط بين الإدرسية (ولاية الجلفة)

الموانئ في إفريقيا، حيث يمكن أن يشغل حوالي 3000 عامل يوميا، إلا أن اليد العاملة فيه لا تتعدى نسبة 10٪، أي حوالي 300 عامل، وأغليبتهم يشتغلون في إطار عقود عمل.

وعليه، أسأل: لماذا كل هذا الضغط على هذا الميناء بالذات؟ هل هي قضية وقت؟ أم هي قضية مصالح بعض الولايات؟

سيدي الرئيس، نرجو أن تكون إجابتك واضحة في هذا المجال. ونحن نطالب بفتح هذا الميناء بجميع مصالحه في أقرب وقت ممكن حتى نقلل من مشاكل البطالة ونوفر مداخل للولاية.

سيدي الرئيس، ماذا عن وعود بعض المسؤولين الذين زاروا هذه الولاية والخاصة بجعل مطار فرحات عباس (بلدية الطاهير) مطارا دوليا، رغم أنه لا يكلف الدولة أموالا كثيرة ماعدا توفير جهاز "السكانير"؟

سيدي الرئيس، طال انتظار فتح الطريق الوطني الذي يربط ولاية جيجل بولاية سطيف، والذي وإن حل مشكل الميناء فسيبقى مطروحا، لأنه يربط الولاية بباقي الولايات الأخرى.

هذا وكثر الكلام عن مشروع المنطقة الحرة ببلازة والذي كلفت تهيئة أرضيته أموالا باهظة قدرت رسميا بحوالي 150 مليار دينار، إلا أن القرار المركزي لم يصدر بعد. علما أن هذه المنطقة الحرة لن تعود بالفائدة على العمال فحسب، بل على كل الولاية بمداخل معتبرة.

لهذا رجائي، سيدي رئيس الحكومة، أن تكون التفاتة خاصة إلى هذه الولاية، خاصة وأنها مصنفة من بين الولايات الأولى التي تعاني الفقر بعد ولاية سوق أهراس.....

سيدي الرئيس، أود في البداية التدخل مباشرة في نقطة هامة جدا تتعلق بمعاناة سكان ولاية جيجل وهمومهم نتيجة الفقر والحرمان.

سيدي الرئيس، تعلمون أن ولاية جيجل من بين الولايات الغنية بمواردها الطبيعية، وبقطاعها السياحي المعترف به عالميا، خاصة الشواطئ الخلابة كشواطئ الكهوف العجيبة، وغنية بقطاع الصيد البحري، حيث يعد سمك ولاية جيجل من النوع الرفيع بالجزائر. هذا ويحتل القطاع الفلاحي بها المرتبة الثانية في الجزائر بعد ولاية بسكرة، خاصة في إنتاج محاصيل البيوت البلاستيكية.

كما تزخر أعالي جبال الولاية بكمية معتبرة من الثروة الغابية كالفلين والخشب.

سيدي الرئيس، رغم كل هذه الثروات، يتساءل البعض عن سبب تصنيف هذه الولاية من بين الولايات التي تعاني الفقر والحرمان.

نعم إنها ولاية الفقر والحرمان، يهجرون شبابها تجاه ولايات أخرى بحثا عن لقمة العيش. إنها حقائق سيدي رئيس الحكومة. لقد هجر شباب القرى مناطقهم تماما، ووصلت نسبة هجرة هؤلاء إلى حوالي 95٪. وإذا زرت المنطقة، سيدي الرئيس، فلن تجدوا سوى الشيوخ العاجزين عن العمل، مما يعني، سيدي الرئيس، أن الثروات متوفرة ولكن مع غياب سياسة لاستغلالها، جعلتها على حالها منذ سنوات عديدة، ماعدا القطاع الفلاحي الذي بدأ يعرف تحسنا منذ سنة 2000 بفضل المشروع الوطني للدعم الفلاحي.

سيدي الرئيس، ربما أهملت هذه القطاعات نتيجة الظروف التي عاشتها المنطقة منذ حوالي 10 سنوات. لكن هناك أمرا آخر لفت كل الأنظار ويخص ميناء "جنجن" الذي يعتبر من أكبر

تنصيب المحاكم الإدارية، والمجالس القضائية في بعض الولايات كولاية عين الدفلى.

أما فيما يتعلق بإصلاح دور العدالة ومهامها، فاسترجاع الثقة بين المواطن والإدارة لا تكون إلا بتأسيس العلاقات بينهما وذلك عن طريق توفير:

- حق المواطنين في الأمن والسكنية، وحقهم في الإعلام مع شفافية الأعمال الإدارية.

- حماية المواطنين من تجاوزات الإدارة، حيث بالرجوع إلى مضمون البرنامج نجد أن الحكومة تلتزم بوضع آلية دائمة للمتابعة والتحليل والتقييم في مجال العلاقات بين المواطن والإدارة. وهو ما يطالب به المواطنون الذين يلحون على التعجيل في تنفيذ ذلك ميدانيا.

نفس الشأن بالنسبة إلى القطاعات الأخرى المرتبطة مباشرة بحياة المواطنين كترقية السكن وتوفير المياه. وفي هذا المجال، أي الماء، والذي إضافة إلى ما ورد في البرنامج، يجب أن تولى عناية خاصة للمياه الجوفية التي تتزود بها أغلب البلديات لحمايتها من خطورة الملوحة التي تهددها، كما هو الحال في بعض جهات الوطن وخاصة الجهة الغربية لولاية عين الدفلى، وبالضبط بلدية العطف وما جاورها، واتخاذ إجراءات استعجالية من أجل وضع حد للزحف الذي أصبح يهدد المنطقة.

أما بالنسبة إلى المنظومة التربوية، فلقد سبق أن اطلعت على مضمون بعض الصحف الذي جعل من إصلاح المنظومة، القضاء على اللغة العربية وإبراز لغة أجنبية معروفة. لكن ما ورد في البرنامج عكس ذلك تماما، فلغة التدريس هي اللغة العربية وتدرس في جميع أطوار التعليم وفي الشعب العلمية والتقنية من التعليم العالي. ومن هنا فما روج من قبل، لا أساس له من الصحة. لذلك يجب ألا نخلط أو نقارن بين لغة التدريس وملف اللغات الأجنبية، لأنه لا يمكن أن تحل هذه اللغات محل لغة التدريس.

الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد طيبة.

السيد محمد طيبة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي رئيس الحكومة الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي النواب.

سيدي الرئيس،

لاحظت عند تفحصي محتوى البرنامج المعروض للنقاش، أنه يستجيب لانشغالات المواطنين المتمثلة في إيجاد حلول للقضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يتخبطون فيها.

وتظهر هذه الاستجابة من خلال تحديد الحكومة لنفسها أولوية العمل من أجل إنجاح الإصلاحات الثلاثة الكبرى التي قررها ويتابع تنفيذها عن كذب السيد رئيس الجمهورية، والمتمثلة في إصلاح العدالة، والإصلاحات المتعلقة بدور الدولة ومهامها، وإصلاح المنظومة التربوية.

ففيما يتعلق بإصلاح العدالة، يجب ألا ننسى الظروف الصعبة التي يؤدي فيها القاضي مهمته النبيلة. وعلينا أن ننحني أمام جميع القضاة الذين ساهموا بشكل فعال بتضحياتهم من أجل إبقاء أركان دولة القانون خلال سنوات الجمر السابقة. وبالرجوع إلى مضمون ما ورد في هذا الفصل، سوف تكرر حقوق المواطنين وواجباتهم التي تقتضيها دولة الحق والقانون، ويتم القضاء على التجاوزات والمحسوبية والرشوة. وإن استقلالية القاضي تكون مجسدة لامحالة عن طريق إصدار قانون أساسي خاص بالقضاء، وآخر خاص بالمجلس الأعلى للقضاء. ومن هذا المنطلق، يجب الإسراع في تجسيد هذه الإصلاحات ميدانيا في أقرب وقت ممكن، وكذا في

والنسب والمقارنات، وتحديد آجال التنفيذ والإنجاز، ومصادر التمويل، إضافة إلى غياب الواقعية فيه. وقد وضع على رأس أولوياته إنجاح الإصلاحات الكبرى التي قررها السيد رئيس الجمهورية، ولنا تحفظ عليها مفاده أن الفصل فيها يرجع إلى المجالس الدستورية، وليس إلى لجان فوقية غير متساوية. ونرى بأن إدراجها ضمن برنامجكم سابق لأوانه، لأنها ملفات مصيرية تنعكس على البلاد حاضرا ومستقبلا، ولم تحظ بعد بالنقاش الوافر من كل الأطراف المعنية، ودون إحاطة بكل البرنامج. ونذكر هنا في باب المنظومة التربوية بأن العلم الذي نريده علمان، علم له حدود هي ديننا وعقيدتنا وحضارتنا بصفة عامة، وعلم ليس له حدود، نفتح فيه مع سيادة لغتنا على الغير بتعلم لغاته وتكنولوجيته ومختلف علومه. ولا بد أن تتجسد في مدرستنا هذه الأصالة بعمق، وهذه العصرية بحذق وذكاء. ولا نرضى لها أبدا الانسلاخ ولا الجحود ولا الجمود. ونحسبكم تتفهمون هذا الأمر، وعسى أن نجد منكم عوناً لترسيخ هذه المفاهيم ضمن برنامجكم خصوصا في اختيار أعضاء المجلس الوطني للتربية والتكوين، وكذا المرصد الوطني للتربية والتكوين، بعناصر ليس منها جاحد ولا جامد.

هذا ونقترح في الباب الثاني المتعلق بدعم الموارد المالية، ما يأتي:

أ - دراسة هذا الموضوع دراسة عقلانية وإنسانية، خصوصا فيما يتعلق بالضرائب تخفيفا على الشعب، وتجسيدا للعدالة، ورفعاً للظلم، مما يتطلب إعفاء صغار التجار والفلاحين والمهنيين عموما منها.

ب - تسمين موارد الأوقاف والزكاة والبحث لهما عن صيغة حديثة وفق الضوابط الشرعية لاستغلالهما في امتصاص البطالة وترقية التضامن الوطني.

وفيما يخص قطاع المحروقات (الصفحة 62) لاسيما ما يتعلق بتسعيرة الكهرباء والغاز في مناطق الجنوب، أقترح تحديد حد أدنى للاستهلاك يُعفى نهائيا من

فيما يتعلق بخصوصية المدرسة، فما ورد في البرنامج كان واضحا، إذ أن المدارس العمومية باقية لامحالة وتضمن الدراسة لكل أبناء الجزائر.

أما الذين يريدون إنشاء مدارس خاصة، والذين يرغبون في توجيه أبنائهم إليها، فسوف يتلقون نفس البرامج المسطرة في المدارس العمومية، وهي برامج تخضع للرقابة والتفتيش العمومي. ومن هنا أسأل: لماذا التخوف من هذه المدارس؟ فليتنافس المتنافسون.

وختاما، إن السهر على تنفيذ هذا البرنامج في الآجال المعقولة، وتظافر جهود الجميع، سوف يدفع لامحالة وتيرة النمو إلى الأمام لمصلحة واحدة ألا وهي مصلحة الجزائر لا غير، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد محمد طيبة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الصالح محجوبي.

السيد محمد الصالح محجوبي: بسم الله الرحمن الرحيم، حامدا ومصليا، وبعد، السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة وطاقمه، السيدات والسادة النواب، السلام عليكم.

في البداية، أشكركم سيدي رئيس الحكومة وطاقمكم على الجهود المبذولة في إعداد هذا البرنامج رغم تحفظاتنا وانتقاداتنا النابعة من الرغبة في التحسين والتشاور، وترقية الحوار من أجل إزالة ضباب الشك الذي طبع العلاقة بين الشعب والحكومات المتتالية، وهو واقع مر لا مناص من الاعتراف به، ولا يمكن إزالته إلا بصدق التبنّي للتعددية السياسية، ونبذ رواسب الفكر الأحادي للخروج نهائيا من عقدة الشرعية.

إن برنامجكم، سيدي، أقرب إلى آفاق مستقبلية بعيدة المدى منه إلى برنامج، وذلك لخلوه عموما من الأرقام

أ - حفظ كرامة الشباب في التشغيل وذلك بالقضاء نهائيا على شركات المناولة التي أصبحت وصمة عار في سوق الشغل.

ب - منح نسبة من الأولوية لشباب المنطقة التي يتوفر فيها الشغل طمأنة للنفوس، وضمانا للعدل. وهنا أنقل لكم انشغالا ملحا من شباب ولاية ورقلة يطالبون فيه بحقهم في الشغل في منطقة حاسي مسعود، إذ لا يعقل أن يحرم أبناء المنطقة، بل ويمنعون من الدخول إليها، ولا يعطون غير الفتات. فهل من لفتة عادلة، سيدي رئيس الحكومة، تسجل في مساركم؟ وإنما المرء حديث بعده.

في مجال البنى التحتية المطارية، أذكر بضرورة الإسراع في إنجاز مطار ورقلة الذي نود أن يقع بينها وبين حاسي مسعود، مع إعادة بعث مشروع سكة الحديد ثفرت - ورقلة - حاسي مسعود، ولم لا حاسي بركين ثم تونس بعد ذلك؟

ولايفوتني أن أذكركم في الأخير بضرورة ترقية منطقة وادي ريغ إلى ولاية عاصمتها ثفرت. وللعلم، سبقت وعود كثيرة من حكومات سابقة بشأنها، وهي تعد من المطالب الملحة هناك.

وأخيرا، لايسعني إلا أن أجدد لكم الشكر مرة أخرى على الجهود المبذول مذكرا إياكم بأن توفر الإرادة الصادقة لديكم في تميمين الصواب، ومراجعة الخطأ، هما وحدهما الكفيلان بإنجاح برنامجكم.

أشكركم، وأشكر الجميع، والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: أشكر السيد محمد الصالح، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرزاق قرابصي، فليفضل.

السيد عبد الرزاق قرابصي: سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

الرسوم، وما زاد عنه فبثمنه خدمة للمحرومين، وترشيد للاستهلاك.

وفيما يتعلق بالصحة العمومية، نطالب بمضاعفة الرقابة والمتابعة الصارمة للمستشفيات، وميزانياتها وخدماتها، وتحسين ظروف عمالها، وتزويدها بالاختصاصيين.

وأغتنم هذه الفرصة لأتمس منكم ترقية مستشفى "محمد بوضياف" بورقلة إلى مستشفى جامعي، مما ينتج عنه ضرورة فتح فرع طبي بالجامعة تحقيقا للتوازن الجهوي.

وعن السياسة الثقافية والاتصال والنشاطات الموجهة إلى الشباب، نطالب بما يأتي:

أ - الاهتمام بترقية الشباب أخلاقيا وفكريا وسلوكيا لحمايتهم من السقوط في عقوق وطنهم.

ب - تقديم برامج راقية في الإذاعة والتلفزيون ترقى إلى مستوى المنافسة الإعلامية النظيفة، والتقليل من البرامج التي تهدر فيها الأموال والقيم.

ج - رفع خطاب المساجد من خطاب تهريجي أو تنويمي إلى خطاب هادف وهادىء وذلك بإتاحة الفرصة للعلماء والأساتذة المتمكنين، ولو عن طريق التطوع.

د - ترقية التضامن الوطني وإبعاد تدخل الدولة فيه إلا من باب المتابعة والمراقبة والدعم.

هـ - حماية المرأة والأسرة من كل أشكال المزايدة بهما، ووضعهما في الإطار الذي ترسمه عقيدتنا وتقاليدنا، ورفض كل الطروحات المخالفة لذلك، مثل دعوى حق الأمومة التي يطالب بها بعضهم، ومن مدلولاتها تشجيع الإنجاب غير الشرعي، وهذه من الأمور الخطيرة التي نحذر منها.

وعن موضوع الشغل والشباب، نطالب بما يأتي:

تقدر كلفتها بمبلغ 7 دولارات للمتر المكعب الواحد. وأسأل: هل يبقى السعر نفسه؟ أم هل ستعاني المدن الكبرى ارتفاع سعر الماء؟

أتطرق الآن إلى قضية امتصاص السكن المؤقت. لقد لاحظت أن أموال الدولة تصرف لبناء مثل هذه السكنات، حيث عندما تشرع الدولة في إزالتها من منطقة معينة، نراها تساهم في إنجاز سكنات غير كاملة وغير لائقة، فتعم الفوضى، مما يؤدي إلى إعادة بروز سكنات مؤقتة.

ثالثا: المنظومة التربوية: أطرح بخصوصها سؤالا: هل يعتبر المنتج الحالي للمدرسة الجزائرية مقبولا؟ أنا أجيب بـ "لا"، لأن الشعب ينتظر إصلاحات شجاعة. وهناك مقولة مفادها: أن المستقبل ليس بمكان نتجه نحوه بل مكانا نحدثه. فلا بد من توفير هذا المكان للأجيال القادمة.

رابعا: أزمة التسيير والأخلاق: أرى أنه لا بد من محاربة الرشوة والحقرة والتهميش والإقصاء. وأسوق مثلا عن دائرة "عين مليلة" التي تعتبر عشا لهذه الأمراض، فهي بمثابة "عش زنابير".

خامسا: تطبيق قانون المجاهد والشهيد: لقد سبق وأن تكلم الزميل عن هذا الموضوع وأشار إلى أن الوظيف العمومي يرفض تطبيقه. وأنا بدوري أؤكد أن شركة "سونلغاز" هي الأخرى ترفض تطبيقه، مع أنه صدر منذ أكثر من ثلاث (3) سنوات.

هذا ولقد حطم الرقم القياسي الوطني بولاية أم البواقي، وهذا لا يشرف منطقتنا -نحن النواب الثلاث- التي بها أفقر بلدية في الجزائر، وهي بلدية "جازية". وعليه أتمنى عند تطبيق هذا البرنامج، وعند عودتنا بعد انتهاء العهدة إلى منطقتنا، أن يزول هذا الرقم القياسي من ولايتنا، (تصفيق) لأنها إضافة إلى الفقر، فهي منكوبة.

سادسا: الفلاحة: قضت سنوات الجفاف هذه على الأخضر واليابس.

سيدي رئيس الحكومة،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السيدات والسادة أسرة الإعلام.

قبل الشروع في مناقشة البرنامج، أود أن أخبر زميلي حملاوي عبود أن المهم عندي هو أن أتحدث بلغة بسيطة يفهمها أهلي في كل بلديات ولاية أم البواقي.

أما بعد،
أشكر من على هذا المنبر المحترم، كل سكان ولاية أم البواقي على الثقة التي وضعوها في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

أما بالنسبة إلى البرنامج، فأريد التدخل في بعض النقاط الهامة أولها:

المياه: هناك جانبان:
الجانب الأول: الجفاف: تعتبر الجزائر بلادا شبه جافة. وحسب المقاييس الدولية، يجب أن يتوفر لدينا حوالي 1000 متر مكعب سنويا.

ففي سنة 2001 توفرت لدى الجزائر كمية من الماء قدرت بـ 383 مترا مكعبا وستقل هذه الكمية سنة 2020 لتصل إلى 261 مترا مكعبا، أي أن الكمية في تناقص مستمر. وبالتالي علينا اعتماد سياسة رشيدة لتجاوز العمل المستعجل دون أي إنتاج رفيع، إذ عند سقوط الأمطار لا نتبع أية منهجية، وعند الجفاف، نسرع إلى الحلول المستعجلة.

الجانب الثاني: سوء التسيير: قرأت منذ حوالي أسبوع مقالا صدر في مجلة ذكر فيه تسرب المياه بنسبة حوالي 40٪ إلى 50٪.

كما يقال إن بالجزائر 70 محطة تصفية منها 68 محطة معطلة، ونحن اليوم نتحدث عن تحلية مياه البحر التي

قدرات التلاميذ العقلية والفكرية في جميع المراحل. وحتى نحقق ذلك، يجب أن نهتم بالجماع قبل المناجم.

2 - قطاع الصحة: يجب الاهتمام بهذا القطاع الحيوي، وحتى يتسنى ذلك لا بد من:

أولاً: التسيير المحكم.

ثانياً: الاهتمام بمستخدمي الصحة من أطباء وممرضين وعمال.

ثالثاً: تحسين خدمات المستوصفات الطبية.

3 - الإصلاحات الاقتصادية: يدفعنا الدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلى الدخول في عولمة ظاهرها خير وباطنها شر، لأنها تكرس الهيمنة الغربية والأمريكية.

4 - دعم الإنعاش الاقتصادي: إن المشاكل الاجتماعية مثل العوز والفقر... إلخ سببها البطالة، والميدان الأكثر امتصاصاً لها في اعتقادنا هو قطاع الفلاحة وليس فقط قطاع البناء والأشغال والسكن.

وللإشارة، نلاحظ أن البرنامج أهمل الثروة الحيوانية. ولإنعاش قطاع الفلاحة، لا بد من:

أولاً: بناء السدود والأحواض المائية.

ثانياً: دعم الدراسات في التنقيب عن المياه.

ثالثاً: الاهتمام بالموالين.

رابعاً: الحفاظ على الثروة الحيوانية بالحفاظ على السلالات، لأنها مهددة بالزوال والانقراض، وبخطر التهريب.

خامساً: الاعتناء بالإرشاد الفلاحي.

سادساً: ترشيده صناديق دعم الفلاحة التي ينقصها التسيير.

5 - إصلاح العدالة: نطالب في هذا المجال باستقلالية القضاء تفادياً لتداخل السلطات وهيمنة إحداها على

سابعاً: الشغل: تمثل البطالة بالمنطقة نسبة 40٪، وهو رقم يُعْمى عليه من يعرفه.

ثامناً: السكن: هناك 1000 مسكن بمنطقة عين مليلة وتقريباً 1000 مسكن آخر بمقر ولاية أم البواقي لم يتم توزيعها رغم أنها جاهزة منذ 4 أو 5 سنوات.

تاسعاً: الصحة: والله إن الصحة مريضة بمنطقة أم البواقي، دون نسيان فئة الشباب التي "شبعت" الكلام وتريد الملموس...

الرئيس: نواصل المناقشة إلى أن يصل الملموس، إن شاء الله. وأحيل الكلمة إلى السيد سالم ودان، فليفضل.

السيد سالم ودان: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله.

أود قبل كل شيء توجيه التحية إلى كل الذين اختاروا قائمة حركة الإصلاح، وأخص بالذكر سكان ولاية تلمسان.

سيدي الرئيس،

في إطار المناقشة العامة لبرنامج الحكومة، وبعد الاطلاع على مختلف المحاور، نسجل الملاحظات الآتية:

1 - المنظومة التربوية:

في إطار تجسيد شعار " من أجل مدرسة إسلامية الروح، عربية اللسان، جزائرية المنهج، عالمية المعرفة"، علينا أولاً، الاهتمام بالمربي علمياً ومادياً وصحياً.

ثانياً: الاهتمام بالبرامج التربوية بغرض جعلها تتلاءم مع

سيدي الرئيس،
نريد إجابة عن هذا السؤال....

الرئيس: شكرا للسيد سالم ودان، وأحيل الكلمة إلى السيد لزهرة فلاح، فليفضل.

السيد لزهرة فلاح: شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله.

سيدي الرئيس، سيكون تدخلتي مختصرا جدا. أرى فيما يخص برنامج الحكومة، أنه تكفل بكل القضايا التي تعتبر الشغل الشاغل للمواطن، وأنه شخص - دون مجاملة - الوضع الحقيقي الذي تعيشه البلاد، وأقترح في الوقت نفسه حلولا موضوعية بعيدا عن أية ديمagogية أو مزايدات سياسية.

سيدي الرئيس،
فيما يخص المنظومة التربوية، يتفق الجميع على ضرورة إصلاح هذا القطاع الحساس. ونقول للذين يتوهمون أن الإصلاحات المقترحة تهدف إلى تغريب المدرسة الجزائرية أو التخلي عن مقومات الشعب الجزائري وثوابته: هل أنتم مرتاحون للأعداد الهائلة من أبنائنا المطرودين سنويا من المدارس بمختلف أطوارها؟ وهل أنتم راضون عن نسبة 70% من الراسبين في امتحان شهادة البكالوريا؟ وهل تجدون توافقا بين مردودية القطاع التربوي وضخامة الميزانية التي تخصصها الدولة له؟

علما أنه من بين 100 تلميذ مسجل في السنة الأولى ابتدائي، يتحصل أقل من خمسة (5) تلاميذ على شهادات جامعية.

الأخرى، حيث بذلك نحتمي القاضي ونحتمي معه حقوق المواطن.

6 - الحفاظ على البيئة: إن مدلول الحفاظ على البيئة هو الحفاظ على صحة المواطن. وهنا نشير إلى ارتفاع نسبة المصابين بأمراض الربو والحساسية بسبب النفايات كما هو الشأن في كثير من المدن. لذا يجب تحسيس المواطنين إعلاميا، والاهتمام بالغطاء النباتي الغابي.

7 - قضية المرأة: ما نريده للمرأة التي هي نصف المجتمع وجناحه، حيث لا يطير الطائر إلا بجناحين، هو أن تكون مدرسة أو مدرسة تنشئ الأجيال الصالحة، وتتطور وتتحرر، لأن المرأة الصالحة تنجب رجالا صالحين. ولقد قال أحد الضباط الفرنسيين غداة الاستقلال: "لقد هزمتنا المرأة الجزائرية". فليل له: كيف ذلك؟ إن المجاهدين هم الذين هزمونا. فأجاب: "بل هزمتنا المرأة الجزائرية، لأن المرأة الجزائرية تحسن تكوين الرجال".

8 - قضية استرجاع الثقة بين الإدارة والمواطن:

على الحكومة أن تلتزم بحق المواطن في:

- 1 - الأمن: إن ما نلاحظه ونسمعه يوميا، يبين عجز الدولة على تحقيقه.
- 2 - السكينة: أصبح هاجس الخوف يلاحق المواطنين.
- 3 - المحيط السليم: نلاحظ أن التجمعات السكانية تعيش في وسط القمامات، بل نجد تجمعات أخرى أنجزت منذ أكثر من 15 سنة، وما زالت لم تعبد بها الطرقات، مما زاد في نسبة الأوحال والغبار، فانتشرت بذلك الأمراض ومنها مرض الحساسية.

من المسؤول عن نظافة الأحياء؟ نجد أن كلا من البلدية وديوان الترقية والتسيير العقاري، يتهربان من تحمل المسؤولية.

البعد الاجتماعي الذي لا بد أن يميزها، كما نأمل أن تتم بأقل تكلفة.

وفقكم الله لما فيه الخير لهذه البلاد، والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد لزهرة فلاح على تدخله القصير الذي دام سبع (7) دقائق.... أحيل الكلمة إلى السيد بشير وازن.

السيد بشير وازن: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة النواب.

أتقدم قبل كل شيء بتحياتي الأخوية لإخوانكم بالجمالية. هذا وأردت التدخل بخصوص تنظيم الحكومة الخاص بالجمالية والذي انتظرته هذه الأخيرة منذ 10 سنوات.

وعليه، سيدي الرئيس، يجب وضع نظام رسمي وطني يمثل هذه الجمالية ويدافع عن حقوقها ومصالحها. كما نشتم دعم المدارس باللغة العربية لفائدة الجمالية وخاصة فئة الشباب منها. علما أن جاليتنا المقيمة بالخارج وخاصة بفرنسا وصلت إلى الجيل الرابع، وأغلبها يجهل الثقافة الجزائرية والتاريخ الجزائري. لذا أعتقد أنه من واجب الحكومة القيام بهذا الدور لفائدة الشباب مثل باقي الدول التي لديها جمالية بالخارج.

كما يجب دعم المراكز الثقافية الجزائرية وتكوينها، لأنها دون شك ستكون في صالح الجمالية وخاصة الشباب الذين يجهلون، كما سبق وأن ذكرت، تاريخ الجزائر.

أما عن تشجيع أعضاء الجمالية للمشاركة في تسيير الاقتصاد الوطني، فأقترح إحداث الحكومة لبنوك جزائرية

سيدي الرئيس،

إنه من الضروري الامتناع عن تسييس المدرسة، بل يجب الحفاظ عليها كحقل يلقن فيه التعليم والثقافة والمواطنة، كما يجب ألا تكون المدرسة مكانا لتهيئة المناضلين، بل مكانا لتكوين مواطنين متشبعين بالعلم والثقافة والديمقراطية. ويتقنون التكيف مع التحولات الكفيلة بمسايرة عصر الألفية الثالثة.

ونحن من الذين يعتقدون أن أعظم الشعوب هي من تكسب أحسن المدارس.

هذا ونلاحظ من يستعمل اللغة العربية في المدارس كسجل تجاري. وعليه وفي حالة استمرار مثل هذه التجارة، نطالب بفرض الضرائب على مستعمليها أو نزع منهم السجل التجاري. (تصفيق)

ومادنا بصدد الحديث عن قطاع التعليم، فإننا نذكر بأن الأسرة الجامعية وكل سكان ولاية أم البواقي في انتظار ترقية المركز الجامعي "العربي بن مهدي"، إلى جامعة.

وإذا سمحتم، سيدي الرئيس، أغتنم هذه الفرصة لأقدم شكري الخالص إلى سكان هذه الولاية على الشقة التي وضعوها في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

سيدي الرئيس،

أنتم لاتجهلون أن هذه الولاية فقيرة وتنفرد بوجود أفقر بلدية عبر الوطن ألا وهي بلدية الجازية، هذه المنطقة المجاهدة التي هي في أمس الحاجة إلى وضع برنامج خاص لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يخص قطاع الثقافة والإعلام، فنقترح تعميم الإذاعات المحلية. كما نقترح بخصوص قطاع الصحة دعمه بالوسائل الضرورية، كالتي تخص الوقاية.

وفي الأخير، سيادة الرئيس، إننا في حزب جبهة التحرير الوطني نسجل بارتياح الإصلاحات المقترحة، ونلح على

الحكومة، والانسجام الذي يطبعه والترتيب الجيد للأولويات. ولكن من باب المساهمة المتواضعة في دفع النقاش وإثرائه، سأحاول تقديم بعض الملاحظات التي تخص البابين الثاني والرابع وبعض الفصول الأخرى.

ففيما يخص العنوان السابع الخاص بالسياسة الخارجية (الفصل 2) والمعنون: عمل الحكومة تجاه الجالية الوطنية المقيمة بالخارج، أريد أن أشدد التنويه بالاهتمام الذي يوليه برنامج الحكومة للجالية الجزائرية المقيمة خارج الوطن، خاصة ما تعلق منه بالشروع في التفكير حول توفير أحسن السبل لتنظيم هذه الجالية وكذا ضرورة إيجاد السبل لإشراكها في مجهود التنمية الوطنية، ودعم ارتباطها بالثقافة الوطنية.

إنها أهداف تصب فعلا في صلب اهتمامات الجالية الجزائرية في الخارج. ولكن تنقصها الإجراءات الملموسة التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف. وأود أن أركز هنا على مسألتين:

أولا: مسألة إشراك هذه الجالية في مجهود التنمية الوطنية سواء على شكل استثمار مباشر، أو على شكل دعم الكفاءات والمعارف.

أنا لا أعتقد أن مشكلة العراقيل الإدارية والبيروقراطية تشكل العائق الوحيد أمام هذا الهدف، بل أعتقد أن المشكلة تكمن في نقص إعلام الجالية الجزائرية بالمشاريع الاستثمارية التي يراد إنجازها، وكذا ربطها مباشرة بمناطق البلاد المنحدرة منها وجعلها تساهم في مجهود التنمية المحلية بمشاريع صغيرة ومتوسطة.

هذا وأريد أن أُلح على حالة الجالية الجزائرية المقيمة بالمشرق العربي والتي هي بحاجة إلى قرارات عاجلة وملموسة تتعلق أساسا بحل مشكلة طلب الجنسية الجزائرية المقدم من قبل العائلات المقيمة بسوريا ولبنان والأردن، ذلك أن حل هذه المسألة سيسهل كثيرا من الأمور الأخرى، خصوصا تلك المرتبطة بتسهيل حصول

في الأماكن التي تراها مؤهلة لجلب أموال الجالية الجزائرية المدخرة مثلما تفعل باقي الدول، علما أن الجالية الجزائرية تفوق المليون نسمة، ولاشك أن لكل عائلة منها أموال مدخرة، حيث لو انتهجت الجزائر مسلك باقي الدول في جلب تلك الأموال، لاستفادت الجالية خاصة والجزائر عامة.

هذا ونلاحظ من خلال البرنامج أن الجزائر تريد إحياء السنة الجزائرية في فرنسا سنة 2003، حيث سبق لبعض الدول أن أقامت مثل هذه التظاهرة في السنة الماضية، ونجحت في تنظيمها. وعليه، أتمنى أن يكون هذا التنظيم بالنسبة إلى الجالية الجزائرية والجزائر كتحديد يجب رفعه، خاصة بفرنسا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، من المعلوم والمعمول به، أن يطبق القانون الجزائري على الجزائريين داخل الوطن وخارجه. ولكن هناك بعض القوانين تطبق على الجزائريين بالخارج مثلما تطبق على الأجانب بصفة عامة. أردت...

الرئيس: شكرا للسيد وازن، وأحيل الكلمة إلى السيد حسن جمام.

السيد حسن جمام: شكرا سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني.

السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام.

يسعدني أولا أن أتوجه بالتحية والتقدير إلى الجالية الجزائرية المقيمة في المشرق العربي بالمنطقة الخامسة، على انتخابها مرشح حزب جبهة التحرير الوطني.

كما أتوجه بالشكر إلى الطاقم الحكومي على الجهود التي بذلها في إنجاز هذا البرنامج الذي اعتبره برنامجا طموحا وهاما مقارنة مع البرامج السابقة. وأشاطر رأي الزملاء النواب الذين أشادوا بنظرة الشمولية لبرنامج

ثم ألا تعتقد الحكومة أن مسألة فتح قطاع البريد في الجزائر والحديث عن خصوصته، أمر سابق لأوانه؟

ألا يشكل ذلك في الظروف الحالية خطرا حقيقيا على مستقبل الخدمة العمومية؟ وفي هذا الصدد، أشير إلى أنه حتى في أوروبا لم يفتح بعد هذا القطاع، حيث يجري الحديث حاليا في إنجلترا حول التراجع عن مسألة خصوصية هذا القطاع. وأكتفي بهذا القدر حتى لا يقاطعني السيد الرئيس....

الرئيس: شكرا للسيد حسن جمام، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر فتاح.

السيد عبد القادر فتاح: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة الموقرة، السادة الضيوف وأفراد أسرة الإعلام، زميلاتي، زملائي النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي رئيس الحكومة،

بعد تصفحنا برنامج حكومتكم والذي تفضلتم بعرضه على مجلسنا، اتضح لنا أنه شامل لكل المجالات ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطن، لأنه تعرض بإسهاب إلى أهم القطاعات التي هي في حاجة إلى إصلاح.

ولقد ثبت من خلال تحليل وضعية البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أن الجزائر تعاني أزمة خانقة ومتعددة الجوانب، وأن هذا البرنامج وضع للقضاء عليها أو على الأقل التقليل من حدتها، حيث اقترح حولا مقبولة في مجملها. لكن ما يؤخذ عليه، أنه لم يرسم آجالا أو يحدد رزنامة للشروع في تنفيذه. ونأمل أن يرد ذلك ضمن البرامج الجزئية القطاعية وهذا حتى يتمكن المجلس من القيام بدوره المتمثل في مراقبة أعمال

الطلبة من أبناء جالياتنا على منح دراسية في الجزائر واستفادتهم بعض الامتيازات مثل تلك التي تقدمها شركة الخطوط الجوية الجزائرية.

ثم إن تحقيق مسألة تعزيز ربط صلة هذه الجالية بالوطن والثقافة الوطنية، يمر حتما في اعتقادنا ليس فقط بتحسين وعصرنة تمثيلياتها في الخارج، بل كذلك بتوسيع شبكة الفنصليات وإلغاء أو تخفيض الرسوم على الوثائق الرسمية كجوازات السفر والوثائق الأخرى.

وبخصوص الباب الثاني، أريد أن أنوه في البداية بتركيز البرنامج على ضرورة توسيع قدرات التحليل والتقدير، وإقامة منظومة وطنية لإعلام اقتصادي واجتماعي أكثر نجاعة، وتعزيز التخطيط الاستشفائي والتقييمي.

وأعتقد أنها مسألة أساسية، ومهمة عاجلة، يجب الاضطلاع بها في أقرب الآجال إذا ما أردنا التحكم في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية بنجاعة أكثر، ووضع سياسات تنمية واقتصادية أكثر فعالية.

ولقد أكدت البرامج السابقة على هذا الجانب. وهنا أقترح أن يبدأ العمل بدعم الهيئات الإحصائية الموجودة، خاصة الديوان الوطني للإحصائيات وربطه بشبكة وطنية للإعلام الآلي تنطلق من البلديات لجمع إحصائيات الحالة المدنية، ثم المؤسسات والهيئات الإدارية والاقتصادية المنتشرة عبر التراب الوطني لجمع الإحصائيات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الباب الثاني (الفصل الثامن) المتعلق بالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال (الصفحة 70) أريد أن أوضح أن برنامج الحكومة يشير إلى الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، ولكنه لم يحدد ضرورة التكفل به ضمن استراتيجية شاملة تقوم أساسا على الرفع من الميزانية المخصصة لميدان البحث في هذا القطاع وتنميته.

أنواع الضغوط والتدخلات، ولا يخضع إلا للقانون والقانون وحده، على ألا يستعمل القضاء لأغراض سياسية ظرفية. كذلك لا تمر استقلالية القضاء إلا عبر تحسين وضعية القاضي المهنية والاجتماعية بتوفيره سكنا محترما وأجرا يصون كرامته ويحفظه من الانزلاق ويبعده عن وسوسة الشيطان. وهي مرهونة بمجلس أعلى للقضاء يسير مسار القاضي المهني بإنصاف؛ يكافئه إن أحسن، ويؤدبه إن أساء. ولهذا نناشدكم سيدي رئيس الحكومة، بالإسراع في إدخال برنامج إصلاح العدالة حيز التنفيذ، والذي تفضلتم بتقديمه وفق إجراءات ملموسة، حتى نوقف النزيف الواقع في هذا القطاع، إذ بدأ كثير من القضاة النزهاء - ومن خيرة أبناء السلك - في تقديم استقالاتهم بالجملة.

هذا ويكمن إصلاح جهاز العدالة أيضا في مد المحاكم والمجالس القضائية بالإمكانات الضرورية للعمل، والاهتمام بأمناء الضبط وتحسين تكوينهم وظروف معيشتهم، لأنهم يمثلون شريحة لا يستهان بها في مجال العمل القضائي.

وأخيرا، نأمل أن يحظى هذا القطاع باهتمامكم، سيدي رئيس الحكومة، لأنكم وضعتموه ضمن الورشات الكبرى، أي ضمن الأولويات، خاصة وأن هذا الجهاز عرف قفزة نوعية عندما كنتم على رأس وزارة العدل في حكومة سابقة، وكونكم قاضيا سابقا، فأنتم أدرى بهذا القطاع، وفي حكومتكم الحالية مجموعة من القضاة منهم وزير العدل، وكذا الأمين العام للنقابة الوطنية للقضاء والذي هو أدرى بمشاكل هذا القطاع.

أما بخصوص الفصل الثاني المخصص لهياكل إصلاح الدولة، فإن الثقة بين المواطن والإدارة مفقودة، وسلطة الدولة وهيبتها مزعزعة، وهذا ناتج عن عدم تطبيق القوانين من لدن الساهرين على ذلك، وفي كل المستويات، الأمر الذي أدى بالمواطن إلى فقدان الثقة في مسيريه واغتنام الفرصة للدوس هو الآخر على القوانين، خاصة أمام استفحال مبدأ الميزانين والمكيالين في تطبيق قوانين الدولة وفي معاملة المواطنين.

الحكومة. هذا وإضافة إلى هذه الملاحظة العامة، أود تقديم بعض الملاحظات الخاصة ببعض أبواب البرنامج وفصوله:

- في باب الورشات الكبرى والفصل المتعلق بإصلاح العدالة:

إن إصلاح العدالة واستقلالية القضاء مطلب شعبي يتطلع إليه كل أفراد الشعب الجزائري. ولذلك لم نجد برنامجا يخلو منه سواء أعلق الأمر ببرامج الحكومات السابقة أم برامج الأحزاب أم برامج الحملات الانتخابية بداية ببرنامج الحملة الانتخابية لرئيس الجمهورية. ولكن الملاحظ أنه مازالت العدالة تعاني عدم الاهتمام بها بالجدية اللازمة والمتماشية مع أهميتها.

أما فيما يخص البرنامج الاستعجالي المنبثق عن لجنة إصلاح العدالة، فإن تطبيقه لم يرق إلى تطلعات القضاة وموظفي سلك القضاء بصفة عامة، إذ اقتصر بالعكس على تضيق الخناق على القضاء والقضاة بترشيدهم (حركة النقل الأخيرة والتي تمت بمرسوم رئاسي) وبتحريك الإجراءات التأديبية والمتابعات الجزائية ضدهم لأتفه الأسباب، حيث أصبحت التوقيفات بالجملة في ظل الوزارة السابقة وفي وقت لم يكن القاضي يملك أدنى الوسائل للقيام بعمله.

أما الجزء الإيجابي من البرنامج الاستعجالي المتمثل في تحسين وضعية القاضي المهنية والاجتماعية والمادية، فلم يستعجل أحد في الاهتمام بها، حيث ما زال القانون الأساسي للقضاء سجيناً ولم يفرج عنه، بعد مصادقة المجلس عليه في العهدة السابقة. وأطلب في هذا الصدد من السيد رئيس الحكومة أن يوضح لنا عند رده، أسباب بقاء القانون الأساسي للقضاء رهن "الحبس الاحتياطي".

إن استقلالية القضاء لا تكون إلا بمنح الأهمية للعدالة كسلطة دستورية، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، ولا يتأتى ذلك إلا بقانون أساسي للقضاء يوفر الحماية القانونية اللازمة للقاضي حتى يكون في منأى عن كل

في البداية، أريد أن أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى مواطني ولاية الجلفة على الثقة التي وضعوها في حزب جبهة التحرير الوطني. وبعد،

إنه إذا افترضنا أدنى مستوى من الموضوعية والنزاهة الأدبية في قراء ودارسي مشروع برنامج الحكومة المعروف اليوم على مجلسنا الموقر للدراسة والمصادقة، فإنه لا يختلف اثنان في الإقرار بأن هذا المشروع يتصف بالشمولية والواقعية في تصوره للأزمة المتعددة الأطراف، والتي يعانيتها الوطن منذ مدة طويلة.

ولقد جاء البرنامج في هذا السياق بحلول ومساعد عمل تمكن البلاد من الخروج من هذه الأزمة العميقة بأزهد كلفة وفي أقرب أجل ممكن إن شاء الله.

أيتها السيدات، أيها السادة، فعلا إن المشروع المقترح يتناول وبدقة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تشكل عمق هذه الأزمة في ضوء دراسة معمقة لهذه الوضعية ولهذه المشاكل كلها.

لقد تبني البرنامج المقترح سياسات ومساعد عمل منهجية في تصورها، وعملية في تطبيقها، آخذة بعين الاعتبار حقيقة الأوضاع المعيشية داخل الوطن مع ضرورة مسايرة أحداث وتطورات الساحة الدولية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

إن قراءتنا لمحتوى البرنامج المقترح مكنتنا من الاطلاع وبدقة على تصور الحكومة لعملها المستقبلي من أجل التكفل:

أولا: بالورشات الكبرى كالعَدالة وإصلاح مهام الدولة وهيكلها وكذا إصلاح المنظومة التربوية، حيث كل الإجراءات والسياسات المقدمة في هذا الباب تهدف أساسا إلى إرساء دعائم دولة قوية بقوة القانون لتصبح الركيزة الأساسية في تعميق مسار الديمقراطية في بلادنا.

وحتى تسترجع الدولة هيبتها وترجع الثقة بين الإدارة والمواطن، يجب ردع الذين يتلاعبون بقوانين الدولة ولا يحترمون تنظيماتها والقرارات التي تصدرها الإدارة وهم على رأسها.

إن تعفن الإدارة في معظم مستوياتها ناتج من جهة أخرى عن أزمة أخلاقية، إذ يعتبر المسؤول أن المسؤولية تشريف وليست تكليفا، ولا يدري أنه مكلف بخدمة المواطنين وقضاء حاجاتهم في إطار القانون مهما كان مركزه سواء أكان معينا أم منتخبا.

وعليه، فإن القضاء على التعسف والتجاوزات والتهميش والإقصاء وردع المتعسفين، يساهم إلى حد بعيد في رفع الحقرة عن المواطن، وبالتالي استرجاع ثقة هذا المواطن في إدارته.

إن ما ورد ضمن برنامج الحكومة، في هذا الباب، من تشخيص للمرض واقتراح للعلاج، لكفيل بتطهير الإدارة وبارجاع الثقة للمواطن، وهذا إن تم الإسراع في تنفيذه...

الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر فتاح، وأحيل الكلمة إلى السيد بن علي بلحواجب.

السيد بن علي بلحواجب: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

على أن تكون المتابعة والمعانة الميدانية مكثفة، خاصة في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب التي تعاني كثيرا مثل:

أولا: التأخر في إنجاز المشاريع الاجتماعية والسكنية.
ثانيا: العزلة نتيجة قلة أو انعدام المواصلات لعدم تعبيد أو فتح طرق.

ثالثا: ضعف التنقيب عن المياه الصالحة للشرب.
هذا وأشير إلى أن ولاية الجلفة مثلا تتكون من 36 بلدية، منها 25 بلدية ليست ممونة بالغاز الطبيعي مع أن المنطقة معروفة بشدة البرد خلال فصل الشتاء.

وعليه، أرجو من الحكومة الإسراع في تسجيل وإنجاز شبكة توزيع الغاز في هذه المناطق التي لا تبعد كثيرا عن أنبوب الغاز الرئيسي.

أما فيما يتعلق بالمياه، فنطلب من الحكومة الإسراع في إنجاز ثلاثة آبار بمناطق قطارة وبوعلة وأم العظام، لوضع حد لمعاناة سكان جنوب ولاية الجلفة.

هذا وألفت انتباه الحكومة إلى الاهتمام أكثر بفئة مربحي المواشي الذين يؤدون دورا نسبيا في تنمية الاقتصاد بهذه المنطقة. أشكركم سيداتي، سادتي على حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. (تصفيق)

الرئيس: شكرا للسيد بن عليية بلحواجب والجلسة مرفوعة لنلتقي في جلسة أخرى في الساعة التاسعة ليلا. شكرا.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخمسين ليلا.

ثانيا: بتعميق الإصلاحات الاقتصادية في ميادين مختلفة كالإصلاح المصرفي والمالي، وتحسين مستوى تسيير المالية العامة التي أصبحت ضرورية لترشيد بنية الاقتصاد الوطني.

ثالثا: بضرورة ترقية الاستثمار والشراكة والخصوصية كأولوية أساسية في مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما منها قطاعات الصناعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والسياحة.

وعليه، فإن كل التدابير والإجراءات المتعلقة بالمجال الاقتصادي عموما، تركز أساسا ويقنعة راسخة على أنه لا يمكن الحصول على نتائج مرضية في محاربة ظاهرة البطالة أو التقليل من حدة أزمة السكن والمشاكل الاجتماعية الأخرى، دون نمو اقتصادي مستديم بنسبة تتلاءم وحجم الحاجات الاجتماعية الوطنية.

رابعا: بإدراج قطاع الفلاحة والتنمية الريفية كقطاع إستراتيجي يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وإعادة تحقيق التوازنات الإيكولوجية، وتحسين ظروف معيشة سكان الريف.

وعموما لم يغفل برنامج الحكومة الاهتمام بانشغالات المواطنين وقضايا أخرى لا تقل أهمية، والتي ستكون محل عناية في العمل الحكومي بصفة عامة كقطاعات الصحة والإعلام والاتصال والبيئة... إلخ.

إنه لحق برنامج وفيّ وشامل يدفعنا إلى التنويه بالجهود التي بذلها الطاقم الحكومي تحت رئاسة السيد علي بن فليس من أجل إعداده وتحضيره. وفي النهاية، لم يبق لي إلا تقديم بعض الإقتراحات إلى الحكومة من أجل السهر على المتابعة الميدانية للبرنامج والسياسات المعتمدة،

ملحق تدخلات كتابية

ليس من المعقول أن يختار لتمثيل شعب ما من هو مسلوب العقل والفكر، أسوته عند الآخرين والنموذج الذي يحتذي به عند غيره. فهذا لا يصلح لا للصراع ولا للحوار بل سيكون وبالاً على أمتة وشعبه ودولته. وفي هذا الباب يجب تحديد دفتير شروط لممثلياتنا القنصلية والدبلوماسية في الخارج وذلك في المجالات المختلفة، ثم تخضع لدراسة المردود حسب أهداف كمية محددة وواضحة يتمكن من خلالها من تحقيق التكامل بين أعمالنا في الداخل وممارساتنا في الخارج، ذلك أن الشراكة والانضمام إلى المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية يتطلب تحديد أولويات وكفاءات عالية ومتابعة مستمرة.

إن الجزائر مطالبة أكثر من أي وقت مضى بأن تكرس كل الجهود لبناء المغرب العربي شعبياً ورسمياً كلبنة أساسية في الوحدة العربية والإسلامية، بعيداً عن الميولات الشخصية والأمزجة الذاتية، وذلك ضمن الإرادة الحرة قبل أن يفرض علينا بالصيغ والآليات التي لا تتناسب مع أولوياتنا وأفاقنا.

وإنني أتساءل عن سر التراجع في البرنامج المعروف أمامنا عن البعد الإسلامي في القضايا الخارجية، وإنما عاجلاً أم آجلاً سنجد أنفسنا مجبرين على التعامل مع هذه الأبعاد ولوبعد أجيال، ذلك أنه رغم اعتقادنا بضرورة التعامل مع جميع الدوائر الإقليمية والدولية، فإن البعد العربي والإسلامي هو محيطنا الطبيعي لأجيال المستقبل. ولقد تتبعنا جميعاً ما قدمته إحدى الدول من تنازلات لمحيط غير محيطةها، ومع ذلك فإنها لم تقبل كشريك حقيقي في المعاملات المختلفة.

وأخيراً، فإن القضية الفلسطينية ليست قضية إنسانية تحررية فحسب، بل هي قضية عقائدية دينية وحضارية وهي القضية المركزية ليس للأمة العربية والإسلامية

1- السيد عبد القادر سماري: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة وطاقمه،
السادة والسيدات النواب،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ها نحن في ثاني مجلس وطني تعددي في تاريخ الجزائر، نناقش برنامج الحكومة في فصوله المختلفة ومجالاته المتنوعة، والأکید هو أن المواطن الجزائري بل والمحيط العام يتربح ما تسفر عنه هذه التغييرات من آثار إيجابية وسلبية في الحياة العامة والخاصة.

إن الملفات المطروحة أمامنا أكثر من أن نستطيع أن نحصيها في هذه العجالة، غير أنني وفي هذا المقام سأركز على محور أساسي يتعلق بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية والتي أصبحت تخضع لجانبين أساسيين:

- الجانب التنموي والذي يتعلق أساساً بالمصالح الاقتصادية والتجارية ومدى إمكانية جلب الاستثمار الخارجي المباشر. وهنا فإن لغة الأرقام تؤكد أننا في ذيل الترتيب العالمي بل والإقليمي رغم المجهودات المبذولة، والتي ربما تتطلب أكثر دقة وعقلانية في الممارسات وأكثر انسجاماً وتناغماً في الدوائر المختلفة.

- أما الجانب الثاني فهو المجال الحضاري والذي يخضع لإحدى الرؤيتين صراع الحضارات أو حوارها، وكل الأمم تحصن أبناءها في بعدها الحضاري عقائدياً وفكرياً وثقافياً، وتختار أكثرهم تمثيلاً لتلك القيم والمبادئ حتى إذا خاض معركة الصراع أو الحوار، فإنه يضمن ترسيخ حضارة أمتة ومبادئ شعبه وتراث أسلافه، إذ

الطبيعي. أما الشباب في هذه المنطقة فإنهم يفتقدون إلى أدنى مرافق الثقافة والرياضة والفن ناهيك عن توفر الشغل، مما يتطلب مضاعفة الجهود لخدمة هذه الولاية باعتبارها من أهم مناطق جزائرتنا الواسعة.

والله نسأل السداد والتوفيق والرشاد والسلام عليكم.

2- السيد خليفة بن علي: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة رجال الإعلام،

زملائي، زميلاتني النواب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد،

سيدي الرئيس، مازالت الجزائر تواجه أزمة متعددة الأوجه (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) رغم وجود الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها بلادنا من طاقة بشرية شبانية وثروات باطنية كالمياه السطحية والجوفية، والبتترول وخاصة الغاز الطبيعي، إذ رغم كل هذا المخزون الهام، إلا أننا ما زلنا نتخبط في دوامة البطالة والفقر وأزمة السكن وانخفاض مستوى معيشة الفرد الجزائري.

أما الجانب الذي لا يمكن أن نتخطاه والذي دونه لا يتم أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي، فهو الأمن والاستقرار.

سيدي الرئيس، ونحن أمام هذا الملف الشائك والصعب، لايفوتنا إلا أن نترحم على ضحايا الإجرام، ونقف جانب ذويهم ونسأل الله أن يرزقهم الصبر والثبات. "إنا لله وإنا إليه راجعون". فاستتباب الأمن الكامل مازال بعيدا عن واقعنا اليومي، ووطننا يشهد المجازر التي تقضي يوميا على عشرات الأبرياء العزل. أما المواطنون الذين يقطنون في الأرياف والجبال، فيفقدون يوميا ممتلكاتهم وماشيتهم التي تمثل مصدر رزقهم، وهذا راجع لعدم وجود قوات الأمن أو مغادرتهم لهذه المناطق مع انتشار الظلام الدامس.

فقط، بل للعالم أجمع، إذ أنها تمثل حقيقة الصراع بين الخير والشر فيجب علينا أن نرسخ أبعادها لدى الأجيال الجزائرية وأن ندعمها بكل ما نملك، إذ أن ما يحاك ضد الانتفاضة والمقاومة عبارة عن البقية الباقية من محاولات إذلال الأمة، وهيهات أن يكون لهم ذلك.

وإن السكوت عن الحصار والعدوان المضروب على أجزاء من وطننا العربي والإسلامي مثل العراق وليبيا ومحاولات الاستعمار الجديدة، لا يتناسب مع مبادئنا كما أنه بعيد عن قيم ثورتنا التحريرية.

أما بالنسبة إلى جاليتنا في الخارج، فإنها تتطلب جهدا كبيرا وعملا متواصلا سواء بالنسبة إلى الجيل الأول أو الأجيال التالية، ومن الضروري إشاعة التربية السليمة في أوساط جاليتنا وربطها بقيمتنا الحضارية، ويجب أن تلقى كل الدعم والتشجيع لتكون رافدا من روافد انبعاث الأمة وريادتها، وذلك في جميع الميادين والمجالات.

إننا نأمل أن تكون التظاهرات الجزائرية في الخارج عموما والسنوات الجزائرية على الخصوص، معبرة عن حقيقة الجزائر في بعدها الديني واللغوي والعقائدي والثقافي والقيمي والحضاري في جميع أوجهه للتعريف بالجزائر لدى الآخرين، وكذلك كوسيلة لتعبئة مواطنينا المتواجدين بالمهجر.

أما فيما يتعلق بالقضايا المحلية، فبودي أن أؤكد أمرين أساسيين؛ الأول متعلق بالثقة والمواطنة وهي ليست عبارات وشعارات، بل هي عملية متبادلة بين المواطن ومسؤوليه، فكيف ينال الثقة من تحايل على الأرزاق ومارس عملية الغش على الأصوات.

وبالنسبة إلى ولاية سطيف التي أمثلها، فإذا كنا قد خدمناها في العهدة الماضية بما تيسر، فإننا نطالب الآن باهتمام أكثر خاصة بالنسبة إلى الناحية الشمالية والجنوبية على حد سواء، وعلى الأخص في قضايا المياه الصالحة للشرب والكهرباء الريفية واستكمال الغاز

الشعبي الوطني. لماذا هذا التلاعب والاستهانة بمؤسسات الدولة وقوانين الجمهورية؟

هناك إشارة واضحة من خلال قراءة برنامج مفادها أن الحكومة مصممة على رفع هوامش الربح في المواد البترولية على طول السلسلة من التكرير إلى المستهلك النهائي؛ بمعنى رفع أسعار المحروقات بإزالة الاحتكارات الفعلية.

بالنسبة إلى الاحتكارات الطبيعية لهذه المؤسسة العمومية، سوناطراك، والتي أعطت وتعطي للدولة قوتها العمومية، ستفقد من يدها لتصبح في متناول الجميع نظرا إلى المنافسة الكبيرة والضغوط المتعددة التي ستواجه الشركة مستقبلا.

الشراكة:

في مجال الشراكة ودعم الاستثمار، تريد الحكومة أن تسعى إلى تعزيز إطار قانوني وتنظيمي من خلال إعداد هذا البرنامج، وتريد الإسراع في استخراج أعلى كمية نفطية في أقصر وقت ممكن، مما يهلك آبارنا وحقولنا ومناجمنا؛ (حديثا أو هانت مع بتروكاندا لخير دليل) دون مراعاة المعايير والقوانين المعمول بها في الدول التي تفرضها على الشريك.

نحن لسنا مع فكرة التأجيل أو عدم استغلال ما هو في باطن صحرائنا، ولكن يجب مراعاة القوانين والمعايير بكل صرامة واحترام.

نشكر السيد الوزير على التنظيم الجديد بالنسبة إلى المسؤولين والمسيرين في قطاع المحروقات والذي يخض مدة تقليد المنصب، وكذا التنظيم المتعلق بكيفية تسيير التعهدات (SOUMISSIONS).

نحن مع التكيف والمعطيات الدولية الجديدة، لكن مع إعادة النظر في العقود المبرمة مع الشركة الأجنبية وتقديم دفتر الأعباء الملائم ثم تطبيق صارم مع الابتعاد عن

وأحيانا - من المرافقات - نجد عائلات وقرى ومداشر تطلب وتستنجد لتسليحها دون جدوى، فنطلب من الحكومة ألا تدخر أي جهد في تفعيل استراتيجية العزل استعمال وسائل الأمن في مكافحة الإرهاب وتسليح العزل بوسائل معتبرة، والاستمرار في تطبيق سياسة الوثام المدني بأكثر جدية وفق القانون المنصوص عليه دون مناورات أو تلاعب.

ميدان الطاقة والمحروقات:

سيدي الرئيس،

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي، وأخص بالذكر ميدان الطاقة والمحروقات، فلقد بدأت عمليات تقوية وتعزيز البحث والتنقيب عن البترول وإنتاجه، في أواخر الثمانينات على أيدي شركات أجنبية بموجب عقود ودفاتر الأعباء التي راعت بالدرجة الأولى مصلحة تلك الشركات. ولا بد أن ننتبه إلى ذلك ونستعيد السيطرة على ثرواتنا البترولية بوضع صيغ متقدمة للتعاقد تكفل حقوقنا في ثرواتنا، أي أنه لا بد من الحفاظ على حقوق الدولة في ثرواتها.

في الميدان الاقتصادي، التزمت الحكومة بمواصلة سياسة الإصلاحات التي انطلقت فيها سنة 1994 ودفع العمال فاتورة فقدان مناصب شغل وما زالت العملية مستمرة. وفي هذا الصدد وعدت الحكومة بوضع قانون إطار للصناعة وآخر للمناطق الصناعية والعقار الصناعي.

أما بالنسبة إلى المحروقات، فقد سن مشروع قانون جديد ويراد إصداره وتقديمه إلى المجلس الشعبي الوطني قصد الوصول إلى الشرعية الفعلية. لكن هذا البرنامج الذي هوبين أيدينا يشير إلى بعض ما هو موجود في مشروع القانون الجديد للمحروقات كما وقع في قانون المناجم في العهدة الماضية، حيث أشارت بعض موادها إلى مشروع القانون الجديد للمحروقات ثم إن المعمول به الآن، على أرض الواقع، هو جزء لا يستهان به من هذا المشروع الذي لم يصل إلى درجة الشرعية الكاملة عن طريق المجلس

فاتورة ماهو فوق السقف المسموح به فقط. أقترح تطبيق هذا التنظيم على هذا الشكل بالنسبة إلى هذه المواد الحيوية والهامة لكل مواطن جزائري.

المنظومة التربوية: أذكر إخواني الحضور بأنه لا تطور تكنولوجيا ولا رقي اجتماعي دون منظمة تربوية أصيلة عصرية تتماشى وتطور العالم الخارجي. ولكن دائما وأبدا في إطار مبادئنا الإسلامية وحضارتنا العربية المتجذرة والمتشعبة في جزائرنا العميقة، وإذا أردنا إنشاء جيل مثقف ومتشبع ومتطلع دائما للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي، فما علينا إلا أن نهتم بالتأطير وخاصة المؤطر الذي يعيش حالة مزرية وظروفا قاسية كبعد المسافة عن موقع العمل وقلة الأجرة، ذلك أن كل هذه الظروف وغيرها تؤثر في مردود المعلم وتشبث عزيمته على مواصلة البحث. وعليه نطلب من الحكومة الإسراع في تحسين ظروف المؤطر من أجرة كافية ومواصلات وإمكانيات مادية تكون بين يديه، وذلك لتجنب الإضرابات التي أثرت كثيرا في نوعية التحصيل العلمي لدى الطالب.

أما فيما يخص إعادة تنظيم المنظومة التربوية من مراكز للتكوين المهني ورياض الأطفال، فنلاحظ أن اهتمام الحكومة منصب كله على الولايات الكبرى، أما المنسية كولاية غليزان وخصوصا البلديات النائية: عمي موسى، لحلاف، المرجة، الرمكة، سوق الحد، وغيرها فلا تحظى بأي اهتمام وكأنها ليست جزائرية. فانعدام مركز للتكوين المهني يدفع الشاب للبطالة أو للقيام بأعمال خطيرة، أما إذا وجدت هذه المراكز فتجدها خاوية على عروشها.

لذا أطلب من الحكومة العدل في توزيع المشاريع على جميع الولايات وخاصة غليزان التي تضررت كثيرا من الإرهاب، وخسرت كثيرا من المدارس والثانويات حتى نتجنب الجهوية والهزات غير المتوقعة.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تقاسم الإنتاج المعتمدة حاليا على حساب الامتياز الربعي. ثم الشفافية كل الشفافية في ميدان الشراكة الأجنبية.

ثم إن تطبيق النظام الاقتصادي الربعي يفتح باب المخاطر التي لا يمكن إدراكها إلا بعد أمد طويل. ولهذا أطلب من وزارة الطاقة والمناجم أن تعود إلى المنشآت المهجورة والتي صرفت فيها وعليها أموالا باهظة ثم تركت للعوامل الطبيعية تدمرها وتنتهي فعاليتها. لذا لا بد من محاربة التبيذير واللامبالاة، وكذا تطبيق فحص الحسابات أو مدقق الحسابات من لدن مختصين خارج قطاع المحروقات.

كما أطلب من وزارة الطاقة والمناجم أن تطبق كل الشفافية في بعض الإجراءات والترتيبات المتعاقد عليها والمتضمنة في جزء كبير من عقود الشراكة الأجنبية.

أطلب أيضا من هذه الوزارة أن تضع في متناول نواب الشعب النظر في العقود المبرمة مع الشركاء، وكذا في دفاتر الأعباء.

أطلب أيضا من المسؤولين عن هذا القطاع إحكاما جيدا في حسم أسعار المحروقات التي يأخذها الشرك مقابل بعض من مستحقته المتعاقد عليها.

نلاحظ تعقيدا في التسيير وفي متابعة الأشغال مع المتعاقد جراء كثرة المتدخلين المعنيين بالتحضير والموافقة وتسيير عقود الشراكة.

سؤال: ماهي طرق الاستكشاف المعمول بها في بلادنا مع الشرك الأجنبي من أجل الحفاظ على حقوق الدولة في ثرواتها؟

اقتراحات: يوجد في دول أخرى منتجة للمحروقات سقف محدد للاستهلاك المجاني في الميادين الثلاثة: الكهرباء والغاز والماء، وإن تجاوزه المواطن المستهلك يدفع

- أن المواطن البسيط هو الذي يدفع الفاتورة، وخاصة العمال الذين تم تسريحهم، والذين بلغ عددهم أكثر من 450000 عامل مسرح.

- النسيج الاقتصادي الوطني المنتج العمومي منه والخاص يعاني التفكك وقدم التجهيزات التي طواها اقتصاد السوق.

- أن مشروع الخصخصة يتحول إلى واقع التصفية وما انجر عنها من تسريح الآلاف من العمال، وزوال الطبقة المتوسطة. ومن حقنا أن نتساءل عن مصير أموال الخصخصة التي كان يفترض أن توظف في إعادة تأهيل النسيج الاقتصادي.

- أن هناك تعطيلًا لأداء القطاع الاستراتيجي ومحاصرته في منافسة غير شريفة، وتعريضه لشراكة غير متوازنة قبل التأهيل المرتقب.

- أن إصلاح التجارة الخارجية تحول من أداء دور المشجع على النمو الاقتصادي المرتكز على الإنتاج وإنشاء الثروة، إلى تشجيع اقتصاد "البازار" والاحتكار والمضاربة وتبييض الأموال والتهرب الجبائي والجمركي.

- أن القطاع المالي المصرفي معطل، ومعطل للمبادرات الاقتصادية الاستثمارية لحساب الصفقات التجارية غالبًا.

- ضبابية في تسيير القروض المالية الداخلية والخارجية والعمل بالتعليمات الشفوية.

- عدم الانطلاق الفعلي للمؤسسات المستحدثة المكلفة بتسيير النشاط الاقتصادي ومتابعته ومراقبته.

وفي ظل كل هذه الإخفاقات المسجلة في نتائج الإصلاحات الاقتصادية، تدخل الجزائر في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وتفاوض من أجل الانضمام إلى

3- السيد سيد أحمد بوليل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة والسيدات أعضاء الحكومة،
السادة والسيدات النواب،
السادة والسيدات من الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشكل محور الإصلاحات الاقتصادية في نظرنا المحور الأساسي في البرنامج المقترح علينا اليوم. ونلاحظ أنه جاء بعنوان تعميق الإصلاحات الاقتصادية. وقد يتبادر لبعضهم أن الإصلاحات الاقتصادية التي تداولت على تنفيذها حكومات متعددة، قد أتت أكلها وتحتاج الآن فقط إلى تعميق. والحاصل أيها السادة، أيتها السيدات، أننا اليوم أمام إخفاقات مؤكدة على أكثر من صعيد، لا سيما ما تعلق بالإصلاحات الاقتصادية التي لم تقيم تقويمًا صحيحًا علميًا وموضوعيًا ينطلق من واقع الإصلاحات والبرامج السابقة ويعاين الميدان، ويقف على النجاحات ويشمنها، ويضع لها حلولًا مستعجلة، ونحن اليوم أمام مشروع تكميلي لهذه الإصلاحات لا يقدم منطلقات ولا مؤشرات، ولا حتى أرقامًا يرتكز عليها، حتى وإن تعارضت هذه الأرقام مع إحصائيات هيئات اقتصادية أخرى.

السيد الرئيس، كان برنامج الإصلاحات الذي اعتمده الجزائر منذ سنة 1987 يهدف أساسًا إلى:

- إدخال ميكانيزمات اقتصاد السوق في تسيير الاقتصاد الوطني.
- تأهيل الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ومحاربة الفقر والبطالة، والقضاء على أزمة السكن وترقية الصحة.

لكننا سيدي الرئيس، نرى اليوم ما يأتي:

ويضع الآليات المناسبة لمحاربة دوائر الفساد المعطلة لديناميكية الاقتصاد الوطني.

- تفعيل الأجهزة المكلفة بالمراقبة والمحاسبة وردع المخالفات والجريمة الاقتصادية، ونقصد بها مجلس المحاسبة والمحاكم الاقتصادية والمفتشية العامة للمالية، مع رفع القيود عنها واستغلال نتائج أعمالها.

- تحفيز القطاع الخيري التكافلي ودعمه ليقوم بدوره الاقتصادي والاجتماعي، من خلال إحصاء الممتلكات الوقفية واثميرها، وتقنين الزكاة وترشيد مواردها، وصولا إلى تكوين قطاع تكافلي نامي له مكانة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية، بما يسهم في التخفيف على الميزانية العامة للدولة.

وفي الأخير، نود أن نطرح تساؤلين:

- ماهي أسباب تعطيل الأسواق المالية والنقدية الحديثة النشأة، علما أن الحركية الاقتصادية تعتمد في تمويلها أساسا على هذه الأسواق؟

- لماذا لا توجد سياسة واضحة لتوظيف احتياطي الصرف المتنامي الذي يبلغ اليوم أكثر من 20 مليار دولار أمريكي؟

هذه، سيدي الرئيس، نظرتنا بشكل مجمل، واقتراحاتنا للمساهمة في تعديل أو إعادة النظر في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، بل نذهب أبعد من ذلك ونقول إن اقتصادنا في حاجة أكثر إلى إعادة تأسيس، وإرادة سياسية حازمة وشجاعة وواضحة، تحسم في الاختيارات الاستراتيجية، وتفرض تطبيق القوانين على الجميع، لإخراج بلدنا من التخلف والتبعية، وتوفير الاستقرار والرفاهية والطمأنينة والعيشة الكريمة للمواطنين، في ظل السلم والتنمية لجميع أبناء هذا الوطن الحبيب دون استثناء.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المنظمة العالمية للتجارة، دون إبراز المؤهلات والخصوصيات الاقتصادية والثقافية، لاسيما أن الاقتصاد الجزائري يؤدي دورا مميزا في تزويد أوروبا بالطاقة، حيث تعتبر الجزائر الممون الأساسي.

سيدي الرئيس،

أيها السادة، أيتها السيدات،

إنه لا بد أن تكون استراتيجية الخروج من التبعية واضحة المعالم والأهداف والوسائل والآجال، وكذا تحدد المسؤوليات وتفرض واجب النتائج، وذلك موازاة مع تدابير أخرى مستعجلة وظرافية كالتي بادر بها السيد رئيس الجمهورية، وكبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي نخشى من عدم ضمان توفر الموارد المالية المخصصة له.

إن السياسة الاقتصادية الجديدة المقدمة في برنامج الحكومة جاءت لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتصحيحها. ونحن إذ نشمن التدابير والميكانيزمات المقترحة فإننا نعتبرها لا تمثل إلا جزءا من الحلول المرجوة، وتكملة لما ورد في برنامج الحكومة. وعليه تقترح حركة مجتمع السلم ما يأتي:

- تطهير المحيط الإداري والتشريعي والمؤسستي لجعله يتلاءم والتوجهات الاقتصادية المستقبلية داخليا وخارجيا وتعديل قانون التجارة، والقانون المتعلق بالصفقات العمومية، وخاصة القانون المنظم لقوانين المالية، مع التركيز على عنصر الشفافية في التعامل.

- استقرار عملية تنفيذ الاختيارات الاقتصادية مع الاحتكام إلى التكيف عند الضرورة، وتفادي التراجعات الجذرية مثل إحداث مؤسسات وهيئات ثم إلغائها، ورصد الأموال وخطوط القرض والتخلي عنها، وتسجيل المشاريع الكبرى وعدم تنفيذها أو إلغائها نهائيا.

- إحداث المجلس الأعلى للاقتصاد ليتولى مهام ضبط الإستراتيجية الاقتصادية، ويعكف على متابعة تنفيذها،

2- محاربة الفساد وبيدأ من حسن اختيار الرجال في كل مستويات دواليب السلطة، آخذين بعين الاعتبار مقاييس الإخلاص والثقة والجدية في العمل.

سيدي الرئيس،

قطاع السكن: يتطلب هذا القطاع تدخل الدولة لتحمل جزء من عبء الفوائد التي يدفعها الموفر المستفيد من سكن للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، والتي تثقل كاهل الفئة المتوسطة التي منعت من السكنات الاجتماعية وحرمت من السكن الترقوي، حيث يدفع قرابة نصف الراتب الشهري وعلى امتداد أكثر من عشر سنوات.

- الهدف اجتماعي،

- التنفيذ ليس بأثر رجعي.

فيما يخص الحصول على سكن في إطار برنامج البيع بالإيجار، يتطلب من الحكومة إعادة النظر في السقف الأدنى للاستفادة والمحدد حاليا بمبلغ 12000 دج.

نحن نعلم أن كثيرا من العائلات حرمت من الاستفادة بسبب عدم توفر الراتب المشروط، وأعني بذلك الأكثر تضررا وهم عمال قطاع الوظيف العمومي والقطاع الخاص، لكونهم مستعدين لتحمل التكاليف المطلوبة، والاقترح الأنسب لتخفيف معاناة هذا الإجراء، هو الأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى للأجور المتمثل في 8000 دج.

في الميدان الاجتماعي والاقتصادي: بالأمس القريب كان يضرب المثل بالطاقة البشرية من حيث إتقان العمل والتجربة المكتسبة في شتى الميادين. إلا أنه في الفترة الأخيرة تدهورت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية، واتخذت إجراءات قاسية في حق هؤلاء، وأغلقت المصانع وسرح الآلاف من العمال، فمنهم من أحيل على التقاعد في سن مبكر، ومنهم من وجه إلى صندوق البطالة، ومنهم من استفاد منحة التسريح بسبب اقتصادي بعد أن قضى سنوات طويلة في الحفاظ على قوت عائلته وهو حاليا

4 - السيد محمد رايس: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة الحضور،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس، بعد التحية والتقدير لكافة أعضاء الحكومة وعلى رأسها الأستاذ المحترم السيد علي بن فليس.

وبهذه المناسبة الكريمة، أتقدم بأحر التهاني وأطيب الأمنيات متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم النبيلة والشاقة في نفس الوقت. والأکید أن متابعتكم ووجودكم في الميدان إلى جانب المواطن الذي ينتظر الكثير، سوف يعودان بالفائدة على العباد وعلى بلادنا بالتقدم والرفي والازدهار ورفع تحدي إرساء مكانتها الدولية.

أما مساهمتي في مناقشة برنامج الحكومة، فهي متواضعة جدا وموضوعية.

سيدي الرئيس، إنه مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والظروف الأمنية التي تعيشها البلاد، لا يمكننا تجسيد هذا البرنامج الطموح المعبر بصدق عما يطمح إليه شعبنا الأبوي، إلا بتكثيف وتضافر جهود بعضنا مع بعضنا الآخر؛ المسؤول والمنتخب من جهة، والمواطن من جهة أخرى. ومن الأولويات يجب ما يأتي:

1- توعية المواطن على حب الوطن وفي نفس الوقت تشجيعه مع إعطائه الوسائل الكافية منها "الحماية القانونية" لكي يدافع عن حقوقه ويقوم بواجبه نحو الوطن.

التظاهرات في كل المناسبات مع تنشيط القاعات والساحات بالحفلات الساهرة التي تنفق فيها أموال الدولة دون أي رقيب ولا حسيب. وإن وجدت سياسة للتضامن والعائلة، فإن الواقع الذي يعيشه المواطن في الأحياء الشعبية بالمدن الكبرى والمناطق الريفية والنائية، لايساعد على تصديق ذلك، حيث أن الوجه الحقيقي لمدننا الكبرى، نجده في شوارعها الكبيرة وفي ساحاتها العامة حيث الأطفال والعائلات المشردة والشيخوخ والشباب ينامون على الأرصفة دون رحمة ولا تضامن ولا يد للمساعدة تقدم إليهم. وعليه على الحكومة إيلاء هذه الفئة العناية اللازمة، لأنه ليس لها من يتكلم باسمها أو يدافع عنها ويساعدها على استرجاع مكانتها في المجتمع.

أختم مداخلتني بقوله تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". صدق الله العظيم.
والسلام عليكم.

متشرد في الشوارع حتى أوصلته الظروف إلى تفكيك أسرته والتسول عند الغير، إلى أن ديست كرامته. وكان الأجدر بنا من خلال الإجراءات المتخذة في الميدان الفلاحي والزراعي توجيه هذه الشريحة من المجتمع إلى الاستفادة من استصلاح الأراضي الفلاحية. ويبقى هذا الاقتراح صالحا للتفكير في المستقبل في امتصاص البطالة.

أما عن الفئة الأخرى التي استفادت إجراء التنازل عن المؤسسات في إطار الخصخصة، فما تزال تعاني مشاكل شتى، منها: العقار والتعامل مع البنوك وعقود الملكية وغيرها.

وحتى لا تبقى هذه المؤسسات تراوح مكانها دون نتيجة، نطلب إنشاء خلايا للمتابعة الميدانية لحل المشاكل المطروحة على الساحة، حتى يتسنى لها القيام بواجبها المعهود، ورفع تحديات العصر.

التضامن والعائلة:

ترصد الدولة أموالا كثيرة لإعانة الجمعيات وإقامة